

الخلافة

[369] لآخيه وله ابن، ثم مات الابن ومات هو بعده، لا يصح إقراره لآخيه. ولو أقر لآخيه وليس له ولد، ثم رزق ولدا، صح إقراره له، لانه حال الموت ليس بوارث (1). وقال عثمان البتي: الاعتبار بحال الاقرار، فان أقر لآخيه وليس له ابن لم يصح إقراره وإن رزق ولدا بعد ذلك ثم مات، لانه كان في التقدير وارثا حال الاقرار. وإن أقر لآخيه وله ابن صح الاقرار له وإن مات ابنه قبله ثم مات هو (2). وهذا الفرع ساقط عنا، لما قدمناه من أن الاقرار للوارث يصح على كل حال، بل الوصية للوارث عندنا صحيحة على ما سنبينه فيما بعد، وعلى ذلك إجماع الطائفة. مسألة 15: إذا كانت له جارية، ولها ولد، فأقر في حال مرضه بأن ولدها ولد له منها، وليس له مال غيرها قبل اقراره والحق الولد به، سواء أطلق ذلك أو بين كيفية الاستيلاء لها في ملكه، أو في ملك الغير، بعقد أو شبهة. وأما الجارية فانها تصير ام ولده على كل حال أيضا، إلا أنها تباع في الدين إذا لم يخلف غيرها، فان خلف غيرها شيئا قضى منه الدين وانعتقت هي على الولد، وإن بقي شيء من الدين استسعت فيما بقي من الدين. وقال الشافعي: لا يخلو إما أن يبين كيفية الاستيلاء أو يطلق. فان بين ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن يقول: استولدتها في ملكي. فعلى هذا القول يكون الولد حر الاصل، ولا يكون عليه ولاء، ويثبت نسبه، وتصير الجارية أم ولده، وتعتق بموته

_____ (1) فتح العزيز 11: 97، والشرح الكبير 5:

278، والفتاوى الهندية 4: 176، وتبيين الحقائق 5: 26. (2) فتح العزيز 11: 97، والشرح

_____ الكبير 5: 278.